THE EDGE CONSULTANCY

التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع المصرفي والمالي

سبتمبر 2025

التجارة الإقليمية والأوضاع الجيوسياسة

المقدمة

تشهد أنماط التجارة والاستثمار العالمية عملية إعادة اصطفاف إستراتيجي مع سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشركائها الإقليميين إلى إقامة تحالفات اقتصادية وممرات جديدة.

فقد دأبت بلدان الخليج العربي—التي تحالفت تقليدياً مع الاقتصادات الغربية—على تنويع شراكاتها في ظل عالم تتزايد فيه تعددية الأقطاب. وتشمل التطورات الرئيسية المشاركة في مبادرات متنافسة لإنشاء ممرات تجارية، وتوسّع تجمع بريكس ليشمل اقتصادات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحول مسارات تجارة النفط العالمية من الغرب إلى الشرق.

يقدّم هذا التقرير لمحة عن هذه الاتجاهات، مع التركيز على الكيفية التي تعيد بها دول مجلس التعاون - لا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت - وجمهورية مصر العربية تموضعها ويتناول الممرات التجارية الناشئة التي تربط آسيا بالشرق الأوسط وأوروبا؛ ودوافع وتداعيات توسّع «بريكس+» على الأعضاء الجدد مثل السعودية والإمارات ومصر؛ والديناميكيات المتغيّرة لتجارة النفط واستخدام العملات.

وبوجه عام، يبرز التحليل عملية إعادة معايرة إستراتيجية واسعة من قبل اللاعبين الإقليميين لتعزيز المرونة الاقتصادية، وموازنة العلاقات مع القوى الكبرى، وتأمين أدوارهم في نظام عالمي آخذٍ في التغيّر.

الممرات التجارية المتطورة IMEC وBRI:

مبادرة الحزام والطريق (BRI): على مدى العقد الماضي، قادت مبادرة «الحزام والطريق» الصينية إلى استثمارات واسعة في البنية التحتية والربط داخل الشرق الأوسط.

وقد وقّعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون على مشروعات ضمن المبادرة، تتراوح بين الموانئ والمناطق الصناعية. فعلى سبيل المثال، تستضيف السعودية والإمارات مشاريع كبرى باستثمارات صينية، وكانت الكويت أول دولة خليجية توقّع اتفاقية تعاون ضمنBRI ، متصوّرة مشروع «مدينة الحرير» الضخم ومرافق مينائية جديدة للاندماج مع طرق التجارة الصينية.

وترى دول الخليج في المبادرة فرصةً لجذب رأس المال لخُططها التنموية والتحوّل إلى مراكز لوجستية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. لكنها تتعامل مع المشاركة ببراغماتية—الاستفادة من الاستثمارات الصينية مع الحفاظ على السيادة على الأصول الأساسية. ويعكس انخراط مجلس التعاون في BRI إستراتيجية أوسع لـ«تعدّد الاصطفافات»: الاستفادة من النمو الآسيوي دون تهميش الشراكات الغربية كلياً.

رسم توضيحي: خريطة محدثة لممرات مبادرة الحزام والطريق (BRI) والشراكة الأوراسية الكبرى – المصدر: inat.fr ؛ 2025

الممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC): أُعلن عنه في عام 2023 بدعم من الولايات المتحدة والهند وشركاء أوروبيين، وهو ممر متعدد الوسائط يربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط.

ويتضمن خطوط سكة حديد من موانئ الخليج مروراً بالسعودية والأردن إلى موانئ متوسطية ، مع وصلات بحرية مكمّلة. وقد أيّدت السعودية والإمارات خطة IMEC إلى جانب الهند وأوروبا بوصفها وسيلةً لتعزيز التجارة والربط الرقمي ونقل الطاقة بدعمٍ غربي.

وغالباً ما يُنظر إلى IMEC بوصفه نقطةَ توازنٍ إستراتيجي في مواجهة مبادرة BRI الصينية—إذ يؤكد نهجاً تعاونياً بين عدة دول بدلاً من مبادرة أحادية المصدر.

وإذا ما تحقّق، فقد يُقصِّر أزمنة العبور بين الهند وأوروبا ويقلّل الاعتماد على مسار قناة السويس . ويؤكد انخراط الخليج في IMEC رغبتَه في البقاء محورياً في الشبكات التجارية الناشئة أياً كان الراعي.

رسم توضيحي: خريطة الممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC)

الانعكاسات على المنطقة: يثير تعدّد الممرات فرصاً ومخاوف في آنٍ معاً. فدول الخليج تروّج لنهج «تعدد الممرات» الذي يتجنب الخيارات الصفرية. وتسعى للاندماج مع جميع المناطق الاقتصادية الكبرى— فتتعاون مع الصين ضمنBRI ، وفي الوقت نفسه تنضم لمشروعات تقودها دولٌ غربية مثل IMEC. وهذا يمنح الخليج أقصى قدر من تدفقات الاستثمار ونفوذاً جيوسياسياً. وفي المقابل، تبرز أهمية التنسيق مع الدول المجاورة. فمصر، التي تتوسط حركة التجارة بين آسيا وأوروبا عبر قناة السويس، غابت بشكلٍ لافت عن الخطة الأولية لـ IMEC.وقد عبّر مسؤولون مصريون عن قلقهم من أن يُحوّل IMEC الناجح جزءاً ملموساً من الشحن بعيداً عن القناة، وهي مصدرٌ حيوي للإيرادات الوطنية؛ في عام 2022 حققت قناة السويس إيرادات بلغت نحو 9.4 مليار دولار .وارتفعت هذه الإيرادات إلى مستوى قياسي بلغ 10.25مليار دولار في عام 2023، مما أكد الدور الحيوي للقناة في دعم احتياطيات النقد الأجنبي والموازنة العامة لمصر. إلا أن الإيرادات تراجعت بشكل حاد في عام 2024 إلى نحو 3.99 مليار دولار نتيجة الاضطرابات الأمنية في البحر الأحمر وتحويل مسارات الشحن. ومع ذلك، تتوقع السلطات المصرية أن تعود الإيرادات في عام 2025 إلى نحو 9مليارات دولار بافتراض تحسّن الاستقرار وعودة جزء من حركة التجارة المحوّلة. ويهدد مسارٌ بحري–حديدي يتجاوز مصر بتقليص هذه العوائد. وردّاً على ذلك، خفّفت القاهرة من تقدير أثر IMEC المحتمل، وطرحت أفكاراً للتخفيف من الخسارة— مثل ربط الممر بموانئ مصرية أو إنشاء مناطق صناعية مشتركة لتقاسم المنافع. وسواء تحقّقت مثل هذه الترتيبات أم لا، فقد دفعت المنافسةُ مصرَ إلى مضاعفة الاستثمار في نقاط القوة لديها: توسيعُ طاقة قناة السويس وتعميق مبادراتها الخاصة بالترابط) بما في ذلك شراكات ضمن .(BRI وبمنطقٍ مشابه، تدفع تركيا والعراق مشاريع ممراتٍ بديلة شمال–جنوب، في إطار سباقٍ إقليمي لاقتناص التدفقات التجارية. أما دول الخليج، فالأولوية لديها هي البقاءُ ضروريةً لا غِنى عنها في كل تلك الخطط. ومن خلال استثمار صناديقها السيادية في البنية التحتية ووساطة التعاون الإقليمي، تسعى دول مجلس التعاون لتكريس نفسها «العقدة» الأساسية لتجارة الشرق–الغرب—سواء تحت مظلةٍ صينية أو هندية أو متعددة الأطراف.

توسّع «بريكس+»

تتوسع مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) لتدخل مرحلة «بريكس+» التي تُدخِل الشرق الأوسط بقوة إلى المعادلة. ففي قمة جوهانسبرغ لعام 2023، وُجّهت دعوات لانضمام خمس دول من الشرق الأوسط وأفريقيا :المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وإيران وإثيوبيا (إلى جانب الأرجنتين). وقد قبلت معظم الدول الدعوة، وبدءاً من يناير/كانون الثاني 2024 شرعت المجموعة في دمج الأعضاء الجدد. وبالنسبة لدول الخليج ومصر، تُعد عضوية بريكس منصّةً لتضخيم أصواتها الاقتصادية وانتهاج سياسة خارجية أكثر توازناً.

صوره توضيحيه: قادة بريكس+ خلال قمة البرازيل 2025، في إشارة إلى توسّع التكتل ليشمل أعضاء جدد

وفيما يلي نستعرض دوافع كلٍّ من هذه الدول الرئيسية وانعكاساتها المحتملة:

منظور الكويت في مشهد متعدد الأقطاب

تُعد الكويت حالةً لافتة ضمن دول مجلس التعاون. فهي لم تسعَ (حتى الآن) إلى عضوية بريكس، ومع ذلك فهي جزءٌ من الميل الإقليمي نحو تنويع الشراكات. تاريخياً، تُعد الكويت من أكثر الدول الخليجية قرباً من الغرب—اعتماداً على المظلّة الأمنية الأمريكية منذ تحريرها عام 1991، مع روابط اقتصادية وثيقة بالولايات المتحدة وأوروبا. لكنها أيضاً تتكيّف مع الواقع المتعدّد الأقطاب بأساليب أكثر هدوءاً. فقد طوّرت علاقةً متينة مع الصين، إذ ترى في بكين شريكاً اقتصادياً رئيسياً لخططها المستقبلية. وفي عام 2018، رفعت الكويت والصين مستوى العلاقات إلى «شراكة إستراتيجية»، وكانت الكويت من أوائل دول الشرق الأوسط المنضوية في BRI. وقد تصوّر القادة الكويتيون مشاريع تنموية كبرى مثل «مدينة الحرير»—مدينةٌ ذكية وميناءٌ في شمال البلاد تتجاوز تكلفتها 100 مليار دولار—بهدف تحويل الكويت إلى مركزٍ إقليمي للتجارة والتمويل يرتبط بآسيا. وقد شاركت شركاتٌ صينية في التخطيط الأولي، ورصد جهاز الكويت للاستثمار مخصصاتٍ معتبرة لمثل هذه البنية التحتية المتوافقة مع مسارات BRI. وهذا يعبّر عن رغبة الكويت في استثمار النمو الآسيوي ورأس المال لتنويع اقتصادها المعتمد على النفط.

سياسياً، يظل نهج الكويت أكثر تحفّظاً مقارنةً بالسعودية أو الإمارات. إذ تأخذ القيادة الكويتية بالحسبان عوامل داخلية (منها برلمان نشِط ورأي عام) تفضّل سياسةً خارجيةً معتدلةً وتجنّب التحولات الجذرية. لذا، وبينما تعزّز الكويت روابطها مع الصين وتحافظ على علاقات ودّية مع روسيا، توقّفت دون خطوات مثل الانضمام إلى بريكس أو تكتلاتٍ أخرى قد تُقرأ غربياً بوصفها استفزازية. وبدلاً من ذلك، يُرجّح أن تستفيد الكويت من مكاسب التحوّل الخليجي دون التزامٍ رسمي. فمع انضمام السعودية والإمارات إلى بريكس وتعاظم تنسيقهما مع الصين/الهند، يزداد اندماج الخليج ككل مع تلك الاقتصادات—وهو ما يعزّز تجارة الكويت كذلك. بالفعل، تُعد الصين والهند من كبار مشتري النفط الكويتي وموردي السلع. ويمكن للكويت تعميق تلك العلاقات التجارية بهدوء. كما تستطيع الانخراط في مفاوضات مجلس التعاون بشأن اتفاقات تجارة حرّة مع شركاء آسيويين (مثل محادثات اتفاقية التجارة الحرّة بين مجلس التعاون والصين، أو بين مجلس التعاون والهند) لزيادة النفاذ إلى الأسواق—مع الإبقاء على تحالفاتها التقليدية كما هي.

وعلى مستوى الرؤية الإستراتيجية، تؤيد الكويت فكرة خليجٍ مستقرّ ومتعدد الأقطاب لا تهيمن عليه قوةٌ خارجية واحدة. وهي تشارك في بناء التوافق داخل مجلس التعاون، الذي مال في الآونة الأخيرة إلى الحياد والانخراط الدبلوماسي مع جميع الأطراف (مثل الحوار الخليجي مع الولايات المتحدة والصين معاً، والمصالحة داخل المجلس ذاته). ومن المحتمل أن تؤيد الكويت كثيراً من القضايا التي تطرحها بريكس في المحافل الدولية—الدعوة إلى تمويلٍ إنمائي أكثر عدلاً وإعلاء صوت الدول النامية—من دون حاجةٍ إلى عضوية رسمية. وفي الهيئات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، غالباً ما تصطف الكويت مع المواقف العربية ومجموعة دول عدم الانحياز، التي تتقاطع مع أطروحات بريكس حول نظامٍ دولي أكثر شمولاً.

وخلاصة القول، إن نهج الكويت الهادئ لا يُنقص من دورها في ديناميكيات المنطقة المتغيّرة. بل على العكس، فإن ثروتها السيادية ونفوذها الدبلوماسي (وسبق لها أن توسطت في نزاعاتٍ إقليمية) يجعلانها طرفاً مهماً في ممرات الاقتصاد بين الخليج وآسيا وأفريقيا. ويمكن للكويت أن تشارك إلى جانب صناديق السعودية أو الإمارات في مشاريعٍ مشتركة أو تسهم في مبادرات مجلس التعاون للتنمية في أفريقيا وآسيا. وإذا ما أثبت «بريكس+» نجاحه

وتوسّع لاحقاً (بما يشمل دولاً أخرى ذات غالبيةٍ مسلمة أو اقتصاداتٍ آسيوية)، فقد تعيد الكويت تقييم موقفها وتسعى إلى صفة مراقب أو صيغة ارتباطٍ أخرى. أما الآن، فتبدو راضيةً بالمراقبة والتكيّف: تستفيد من العالمَين—تحافظ على الروابط الأمنية الغربية، وتُوسّع في الوقت نفسه علاقاتها الاقتصادية الشرقية تدريجياً. وهذا التوازن الدقيق يعكس توجّهاً خليجياً عاماً ويضمن بقاء الكويت مندمجةً في أي بنيةٍ اقتصادية عالمية آتية.

الحسابات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية

التحوّط في التحالفات :تتبع مصلحة السعودية في «بريكس+» من رغبتها في إعادة موازنة الاصطفافات الجيوسياسية. فعلى مدى عقود، ارتبطت المملكة ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة اقتصادياً وأمنياً. واليوم، ترسم القيادة السعودية مساراً أكثر استقلالية—يحافظ على الروابط مع واشنطن ويعزّز في الوقت نفسه الشراكات مع قوى صاعدة مثل الصين والهند. وقد وُجّهت إلى الرياض دعوة رسمية للانضمام إلى بريكس عام 2023، ولا تزال تقيّم شروط وآثار العضوية. ويتماشى احتمال الانضمام مع توجهها نحو استراتيجية متعددة الأقطاب، ما يسمح لها بالنظر في المشاركة في تكتل غير غربي من دون أن يعني ذلك قطيعة مع الغرب. عملياً، قد يشكّل الانضمام المحتمل «وثيقة تأمين» تمنح المملكة شركاء ومنتديات بديلة إذا تباينت مصالحها عن واشنطن في المستقبل.

الاعتبارات الاقتصادية والطاقة :بوصفها أكبر مصدّر للنفط في العالم، تضيف السعودية بُعداً اقتصادياً أساسياً إلى بريكس حتى وهي تقيّم مسألة الانضمام. يتزامن النقاش مع مناقشات داخل بريكس حول «إزالة الدولرة» في التجارة—مثل استخدام اليوان الصيني أو عملات أخرى. تقليدياً، أجرت المملكة مبيعات النفط حصراً بالدولار (وهو ركيزة نظام «البترودولار» منذ السبعينيات). غير أن الصين، بصفتها أكبر مشترٍ للنفط السعودي، دفعت الرياض للتفكير جدياً في تسعير بعض العقود باليوان أو عملات أخرى تعزيزاً للعلاقات مع بكين. بالفعل، وقّع البنكان المركزيان في السعودية والصين اتفاقية مقايضة عملات بقيمة 50 مليار يوان لتيسير التجارة والاستثمار. وإذا ما استكملت العضوية، يمكن للسعودية أن تتعاون بشكل أوثق مع كبار المستوردين (الصين والهند) والمنتجين (روسيا والإمارات وإيران) في استراتيجيات تسعير النفط واستقرار الإمدادات وربما أنظمة دفع بديلة. ومن داخل إطار بريكس، قد تكتسب الرياض نفوذاً جماعياً أكبر على أسواق النفط العالمية وقواعد تجارة الطاقة، بما يكمل قيادتها في «أوبك». كما أن المشاركة في بنك التنمية الجديد (NDB) ستفتح فرصاً للاستثمار والاستفادة من مشاريع البنية التحتية عبر الجنوب العالمي، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق الصينية. ويمكن توجيه الثروة السعودية إلى مشروعات مشتركة ضمن NDB أو BRI لتأمين عوائد ومواقع نفوذ (في البنية التحتية الآسيوية أو التنمية الأفريقية) جنباً إلى جنب مع شركاء بريكس.

التحوّل نحو قيادة متعددة الأقطاب :على مستوى أوسع، إذا مضت السعودية قدماً في الانضمام إلى «بريكس+»، فسيمثل ذلك تحولاً نوعياً في مكانتها كفاعل جيوسياسي. إذ سينقل صورتها من دولة نفطية مرتبطة أساساً بالولايات المتحدة إلى قوة إقليمية مستقلة ذات شراكات متنوعة. ويقارن بعض المحللين هذا المسار بمسار تركيا—الدولة الحليفة لواشنطن التي صاغت خلال العقدين الماضيين دوراً أكثر استقلالاً في الدبلوماسية العالمية. ومن شأن العضوية الكاملة في بريكس أن تمنح الرياض مقعداً إلى جانب اقتصادات كبرى تعيد صياغة البنية المالية العالمية. وحينها يمكنها إبراز القيادة في محافل مثل مجموعة العشرين (حيث قد يوازن تنسيق بريكس نفوذ مجموعة السبع)، والدفع نحو إصلاح المؤسسات الدولية، والدفاع عن قضايا الجنوب العالمي (مثل التمويل التنموي أو دعم الانتقال المناخي). غير أنه وحتى تُستكمل عملية الانضمام، يتعيّن على الرياض أن تقيّم بعناية الديناميكيات

الداخلية لـ«بريكس+»—بما في ذلك الحفاظ على التقارب مع إيران (التي أصبحت بالفعل عضواً) والتوازن بين النفوذ الصيني والهندي داخل التكتل. وإذا ما أُحسن إدارة ذلك، فإن انخراط السعودية—سواء عبر عضوية كاملة أو تعاون موازٍ—يمكن أن يعزّز استقلاليتها الاستراتيجية وخططها للتنويع في إطار «رؤية 2030»، ويؤكد مكانتها جسراً بين الشرق والغرب.

الإمارات العربية المتحدة: منظور مركزٍ عالمي

دور بحجمٍ يفوق الاقتصاد :تتبع دوافع الإمارات للانضمام إلى «بريكس+» إلى حدٍّ كبير من طموحها لترسيخ موقعها كمركزٍ عالمي للتجارة والتمويل. فعلى الرغم من أن ناتجها المحلي أصغر من نواتج أعضاءٍ آخرين، فإن لها دوراً متجاوزاً لحجمها في التجارة والاستثمار الدوليين. فقد غدت دبي وأبوظبي عقدتين حيويتين للأعمال واللوجستيات وتدفقات رأس المال الواصلة بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وبانضمامها إلى بريكس، تظفر الإمارات بعضوية «نادٍ» للقوى الصاعدة، في انسجامٍ مع إستراتيجيتها الأوسع في لعب دورٍ يتجاوز الحجم (من خلال دبلوماسية نشطة واستضافة أحداثٍ كبرى واستثمارات صناديقها السيادية). وتُعد عضوية «بريكس+» اعترافاً بهذا الدور ومنبراً لتعزيزه.

تنويع الاقتصاد وفرص الاستثمار :سبقت الإمارات نظراءها الخليجيين بالانخراط مع مؤسسات بريكس—فانضمت إلى بنك التنمية الجديد عام 2021، دلالةً على اهتمامها بالمبادرات المالية للتجمع. وبصفتها دولةً غنيّةً برأس المال، يمكنها الإسهام في تمويل مشروعات بريكس والاستفادة منها. ويبرز مجالٌ واضح للاهتمام هو الاستثمارات المرتبطة بـ :BRIالشراكة مع مؤسساتٍ صينية في مشاريع البنية التحتية عبر أوراسيا وأفريقيا. وقد تُيسّر عضوية بريكس تنسيقَ هذه الاستثمارات وضمانَ عقودٍ مجزية لشركاتٍ إماراتية في الموانئ واللوجستيات والطاقة على طول «الحزام والطريق». وبالمثل، تتطلّع الإمارات إلى توسيع الروابط مع الهند، وهي ركنٌ أساسي في بريكس. ورغم انتقادات نيودلهي لـBRI، تستطيع الإمارات من خلال بريكس أن تكون قناةً للتعاون—بالاستثمار في احتياجات الهند الهائلة للبنية التحتية والمشاركة في مبادراتٍ تقودها الهند مثل .IMEC والواقع أن الإمارات ترى نفسها «صلة وصل» ووسيطاً: تعمل مع الهند والسعودية وغيرهما في IMEC دون استفزاز الصين، وتظل في الوقت نفسه محطةً رئيسية لتجارة السلع الصينية. ومن ثم قد يكون دورها داخل بريكس هو «المُجمِّع الشبكي»، الذي يوجّه رأس المال الخليجي إلى مبادرات التكتل المختلفة ويُدمج سلاسل الإمداد—بما يعزّز نموذجها الاقتصادي القائم على التنويع ما وراء النفط ويرسو بها «سوقاً» ومركزاً مالياً محورياً ضمن منظومةٍ تجاريةٍ عابرةٍ للقارات.

توازن إستراتيجي ونفوذ سياسياً، تتشارك الإمارات مع دول مجلس التعاون المصلحةَ في نظامٍ أكثر تعدديةً يمنح القوى المتوسطة قدراً أكبر من التأثير. فبوجودها إلى جانب الصين والهند وروسيا في اجتماعات بريكس، تكتسب القيادة الإماراتية مزيداً من النفوذ والوصول المباشر إلى «صانعي القرار» الاقتصاديين الكبار—وهو ما يفيد في تمرير مصالحها (سواء في سياسات المناخ أو التعاون التكنولوجي أو قضايا الأمن الإقليمي). كما تفخر الإمارات بسياسة خارجية تتسم بالمرونة الجيوسياسية—تحافظ على علاقاتٍ وثيقة مع الولايات المتحدة، وتبني شراكاتٍ جديدة مع الصين وروسيا وغيرها. وتنسجم عضوية بريكس مع هذا النهج عبر «مأسسة» روابطها مع قوى غير غربية. وقد دعمت الهند بقوة انضمام الإمارات، معتبرةً إياها شريكاً قريباً يُوازن الصين داخل التكتل. ويمكن للإمارات استثمار تلك الثقة في دور «بناء الجسور» بين نيودلهي وبكين، ما قد يسهّل تخفيف التوترات وتوجيه أجندات بريكس نحو تعاونٍ اقتصادي عملي بعيداً عن الاصطفاف ضد الغرب. وبالمحصلة، فإن «بريكس+» بالنسبة للإمارات أقلّ ارتباطاً

بالأيديولوجيا، وأكثر بالوجود في كل دائرةٍ مؤثرة. وفي مستقبلٍ لا تهيمن فيه القوى الغربية وحدها على الحوكمة العالمية، تعتزم الإمارات الحضور الفعّال والمبادِر لتشكيل المعايير. وتُكمل مغامرتها في بريكس عضوياتٍ أخرى بما يضمن بقاءها في طليعة المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية.

دور مصر ودوافعها في "بريكس+"

الإغاثة الاقتصادية والتنمية :دفع انضمامَ مصر إلى بريكس حاجتها المُلحّة لمعالجة تحدياتٍ مالية والبحث عن شراكاتٍ متنوعة. فبوصفها أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، تواجه مصر أزماتٍ مالية مزمنة—ديونٌ مرتفعة، تقلباتٌ في العملة، وحاجةٌ إلى استثماراتٍ ضخمة لتحفيز النمو. وترى القاهرة في بريكس منصّةً محتملة للحصول على تمويلٍ جديد ومساعداتٍ واستثماراتٍ تتجاوز ما يقدمه الشركاء التقليديون. لقد اعتمدت مصر في السنوات الأخيرة على دعم صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن حلفائها في الخليج، لكن ذلك كثيراً ما ارتبط بشروط تقشفية ولم يوفر دوماً متنفساً كافياً. ومن خلال الاصطفاف مع بريكس، تأمل مصر جذب رأس مال من الاقتصادات الصاعدة الكبرى. فالصين أكبر شريكٍ تجاري لمصر، والهند شريكٌ رئيسي في الغذاء والسلع الصناعية. كذلك ضخت دول الخليج الأعضاء في بريكس مليارات الدولارات في الاقتصاد المصري (من الاستثمارات العقارية والطاقة إلى دعم الاحتياطيات). ومن خلال بريكس، تطمح مصر إلى تسخير تلك الروابط لمشاريع تحولية—سواء في البنية التحتية أو التصنيع أو الطاقة. والمؤشرات الأولية إيجابية: ففي السنة المالية المتزامنة مع الانضمام، ضخّت دول بريكس جماعياً أكثر من 40 مليار دولار في مصر، وكانت الإمارات أكبر المستثمرين بفارقٍ واسع. كما تتطلّع القاهرة إلى بنك التنمية الجديد للحصول على قروضٍ إنمائية تموّل تحديث البنية التحتية (النقل والطاقة المتجددة والتكنولوجيا) دون الشروط القاسية لبرامج صندوق النقد.

التجارة بالعملات المحلية والاستقلال المالي :دافعٌ محوري آخر لمصر هو الحد من اعتمادها على الدولار الأمريكي. فقد عانت عدة أزمات عملة بسبب نقص الدولارات اللازمة للاستيراد، ما أدّى إلى تخفيضات حادة في قيمة الجنيه المصري وتضخّمٍ مؤلم. ومن خلال الانضمام إلى تكتلٍ يُناقش بفاعلية توسيع التجارة بالعملات الوطنية، تهدف مصر إلى تخفيف أزمة الدولار. عملياً، يشمل ذلك توسيع استخدام عملاتٍ مثل اليوان الصيني والروبية الهندية والروبل الروسي في التجارة الثنائية. فمثلاً، يمكن لمصر استيراد السلع من الصين وتسوية المدفوعات باليوان أو بالجنيه المصري عبر ترتيبات مقايضة، ما يقلّل الحاجة إلى استنزاف الاحتياطيات الدولارية. وبالمثل، يمكنها إبرام صفقات مقايضة أو بالعملات المحلية لسلعٍ رئيسية مثل القمح والوقود والمعدات الدفاعية مع شركاء بريكس (روسيا مُورِّدٌ مهمّ للقمح والسلاح). كما تبدو مبادرات «BRICS Pay» والمقترحات المتعلقة بأنظمة دفعٍ بديلة خارج «سويفت» جذابةً لمصر طلباً لمرونةٍ ماليةٍ أكبر. وقد دعمت القاهرة بقوة داخل بريكس خطوات «إزالة الدولرة» في التجارة. ويُدرك صانعو السياسات أن إطلاق عملةٍ مشتركة لبريكس قد يكون بعيد المنال، لكن خطواتٍ تدريجية—مثل خطوط المقايضة وزيادة حصة التجارة المفوترة بعملاتٍ غير الدولار—يمكن أن تعزّز صمود الاقتصاد المصري. وفي وقتٍ مبكّر بعد الانضمام، رُصدت قفزةٌ في صادرات مصر إلى دول بريكس وحصةٍ متنامية من تلك المبادلات خارج الدولار. وعلى المدى المتوسط، ترغب القاهرة في أن تتطوّر بريكس إلى تكتلٍ تُجرى داخله التجارةُ بشكلٍ روتيني بعملاتٍ متعددة، ما يعزلها جزئياً عن صدمات شحّ الدولار.

تنويع جيوسياسي وتضامن جنوب–جنوب : إستراتيجياً، يعكس دخول مصر إلى بريكس إعادةَ معايرةٍ لبوصلتها الخارجية. فقد ارتكزت توجهاتها لعقودٍ على شراكاتٍ مع الولايات المتحدة وأوروبا

(بفعل «كامب ديفيد» والمساعدات العسكرية الأمريكية ودورها في حفظ الاستقرار الإقليمي). وتظل تلك الروابط مهمة، غير أن القادة المصريين صاروا أكثر حذراً من الإفراط في الاعتماد على معسكرٍ واحد. ومن خلال الاصطفاف مع بريكس—الذي يضم قوى مثل الصين وروسيا والهند—تسعى مصر إلى تنويع علاقاتها الدولية. ويستدعي هذا التوجه إرث مصر كعضوٍ مؤسس في حركة عدم الانحياز في منتصف القرن العشرين. وترى القاهرة اليوم في بريكس تجسيداً حديثاً لتلك الفكرة: صوتاً جماعياً للجنوب العالمي يدافع عن نظامٍ دولي متعدد الأقطاب. يتيح الانضمام لمصر الإسهام في تشكيل نظامٍ لا تهيمن عليه قوةٌ واحدة (أي الولايات المتحدة). كما يرسل إشارة تضامن مع القوى الصاعدة في الجنوب بشأن قضايا مثل إصلاح مجلس الأمن ومؤسسات «بريتون وودز» لتكون أكثر إنصافاً للدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن مصر حافظت على علاقاتٍ ودّية مع روسيا والصين (بما في ذلك مناوراتٌ عسكريةٌ مشتركة وشراكةٌ إستراتيجية مع بكين)، بالتوازي مع استمرار علاقاتها الغربية. والآن، ضمن بريكس، تأمل القاهرة توظيف تلك الصداقات الكبرى لمكاسب سياسية واقتصادية، مع تعزيز التعاون مع دولٍ متوسطة الحجم. فيمكنها تبادل الخبرات التنموية مع الصين والهند حول خفض الفقر والتصنيع؛ والتنسيق مع جنوب أفريقيا والبرازيل بشأن أجندات التنمية الأفريقية والعربية؛ والحصول على مقعدٍ في منتديات بريكس لطرح وجهات النظر الأفريقية والعربية (علماً بأن مصر هي الدولة العربية الأفريقية الوحيدة في بريكس حتى الآن).

الأبعاد الإقليمية والطاقة :تحمل عضوية مصر في «بريكس+» كذلك انعكاساتٍ إقليمية. فهي اقتصادياً تُقرّب مصر أكثر من دول الخليج الثرية (السعودية والإمارات) المنضمة إلى بريكس، ما قد يعزّز محورَ تعاونٍ عربي تحت مظلة بريكس. وقد يترجم ذلك إلى استثماراتٍ خليجيةٍ أكبر في قطاعي الطاقة والنقل المصريين ضمن مبادرات بريكس، وإلى مزيدٍ من التنسيق في قضايا الأمن الغذائي (إذ يستثمر كلٌّ من السعودية والإمارات في الزراعة واللوجستيات بمصر). وفي مجال الطاقة، تستفيد مصر من تعاونٍ أوثق مع كبار منتجي ومستهلكي الطاقة داخل بريكس. فمع أنها ليست منتجاً كبيراً للنفط، فإنها منتجٌ مهم للغاز في شرق المتوسط ودولةُ عبورٍ للطاقة (مع قناة السويس وخط «سوميد» لنقل النفط ومحطات تصدير الغاز المسال). ومن خلال مجموعات عمل الطاقة في بريكس، يمكن لمصر استكشاف شراكاتٍ مثل صفقات مبادلة الغاز المسال، ومشاريع التكرير، أو تمويل الطاقة المتجددة مع دولٍ مثل الصين والإمارات التي تدفع بقوة في الطاقة الشمسية والرياح. كما أن مشاركة روسيا في مشروع مصر النووي الأول (مفاعل الضبعة) قد تتعزز ضمن إطار بريكس لتبادل الخبرات في الطاقة النووية السلمية. ومع ذلك، ثمة تحديات: فمصر تنضم إلى بريكس إلى جانب إثيوبيا التي تختلف معها بشأن مياه النيل و«سدّ النهضة». ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت بريكس ستوفّر ساحةً جديدة للحوار بشأن هذه الخلافات أو ستضعها جانباً. ويرجّح أن تستثمر القاهرة علاقاتها مع الصين وروسيا—ذات النفوذ في أديس أبابا—لدفع حلٍ تعاوني، بما يجسّد كيف تتقاطع الأطر متعددة الأطراف مع الجغرافيا السياسية الإقليمية.

الحفاظ على التوازن :جديرٌ بالتأكيد أن توجّه مصر نحو بريكس لا يعني التخلي عن شراكاتها الغربية. بل تسعى القاهرة إلى «سياسة الباب المفتوح» تجاه جميع الأصدقاء. ولا تزال الحكومة المصرية تُقدِّر علاقتها بالولايات المتحدة وأوروبا للمساعدات الأمنية والاستثمار والدعم الدبلوماسي (مثلاً في إدارة أزمات غزة أو ليبيا). وفي الواقع، يرى إستراتيجيون مصريون أن التحالف مع واشنطن لا غنى عنه للأمن القومي وللتعامل مع ملفاتٍ مثل الصراع في السودان أو تهديد التطرف. ومع ذلك، أدت أحداثٌ حديثة إلى فتور الثقة—خصوصاً تباين المواقف بشأن حرب 2023 في غزة ومخاوف من عدم اليقين السياسي

الأمريكي—ما عزّز تصميم مصر على ألا تعتمد على معسكرٍ واحد. وعلى هذا الأساس، يُتوقع أن توظِّف القاهرة عضويتها في بريكس للحصول على شروطٍ أفضل من جميع الأطراف. فهي تستطيع إبداء أن لديها بدائل للاستثمار والتسليح (كالشراء من شركاء بريكس إذا كانت شروط الولايات المتحدة مُجحفة)، ما يعزّز موقفها التفاوضي. وفي المقابل، قد تشكّل روابط مصر الراسخة مع الغرب «عاملَ اتزان» داخل بريكس—بانسجامها مع معسكر الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا الذي يفضّل تركيز بريكس على التعاون الإنمائي العملي بدلاً من المواجهة مع الغرب. وفي النهاية، تهدف مصر إلى تعظيم مرونتها الإستراتيجية: تأمين دعمٍ اقتصادي من طيفٍ أوسع من الشركاء مع تفادي الارتهان لقوةٍ واحدة.

التحوّلات في تجارة النفط وديناميكيات العملات

أحد محفزات هذه التحولات الإستراتيجية هو تبدّل أنماط تجارة النفط العالمية خلال العقدين الماضيين. فقد أعادت دول مجلس التعاون—وهي من كبار مصدّري الهيدروكربونات—توجيه صادراتها للطاقة بشكلٍ حاسم نحو آسيا. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 70% من صادرات النفط والغاز الخليجية تتجه اليوم إلى الأسواق الآسيوية، ارتفاعاً كبيراً عن مستوياتٍ أدنى بكثير قبل عقدين. وتستحوذ الصين والهند وحدهما على جزءٍ كبير من هذا الطلب (الصين بمفردها تشتري قرابة خُمس صادرات الطاقة الخليجية). وتفسّر ذلك عوامل عدة: ازدهار استهلاك الطاقة في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة؛ تراجع واردات النفط في الغرب بفعل ضعف الطلب وارتفاع الإنتاج في أمريكا الشمالية؛ وتعميق الروابط السياسية والاقتصادية بين الخليج والدول الآسيوية. لقد قيّد هذا التحوّل شرقاً مصائر دول مجلس التعاون أكثر بمنطقة الهندو–باسيفيك ممّا هو الحال مع الشركاء الأطلسيين التقليديين. ومع حلول 2030، يُتوقع أن تصبح الهند أكبر مستوردٍ للنفط في العالم، ما يكرّس آسيا بوصفها قاعدة الزبائن الأساسية للخليج.

الانعكاسات على نظام «البترودولار»: تاريخياً، اقترنت تجارة النفط الخليجية بالدولار الأمريكي—إذ تُسعّر العقود بالدولار وتُعاد تدوير الفوائض في أصولٍ مقوّمة بالدولار. لكن مع تنامي أهمية آسيا، أخذت أسس هذا النظام تتبدّل تدريجياً. فمنتجو الخليج الكبار باتوا أكثر استعداداً لإجراء معاملات الطاقة بعملاتٍ أخرى، خصوصاً اليوان، كجزءٍ من تعاونٍ مالي أوسع مع آسيا. ولم نشهد بعدُ تخلّياً شاملاً عن التسعير بالدولار (المتجذّر بعمق)، لكن خطواتٍ تدريجية جارية. فقد أبرمت الصين اتفاقيات مقايضة عملات ليس مع السعودية فحسب، بل مع الإمارات وقطر أيضاً، بهدف تيسير تسوية صفقات النفط والغاز باليوان مباشرة. وبالتوازي، تشير نقاشات بريكس حول آليات سدادٍ بديلة إلى أن جزءاً من تجارة النفط قد ينتقل خارج «قنوات الدولار» خلال السنوات المقبلة. وتُرجّح بعض التقديرات أن أقليةً مُتزايدة من مبيعات النفط—ربما 10–20% من تدفقاتٍ معينة—قد تُسوى بعملات غير الدولار أو بترتيبات مقايضة، خاصةً بين موردين خاضعين لعقوبات مثل روسيا ومشترين كبار مثل الصين والهند. وقد لاحظ المصدّرون الخليجيون هذا الاتجاه ويرون ميزةً في الاستباق: فقبول اليوان مقابل جزءٍ من الصادرات إلى الصين، مثلاً، لا يُرضي بكين فحسب، بل يتيح استخدام تلك الحيازات للاستثمار في مشاريع صينية أو تمويل وارداتٍ منها، وبذلك يُنوّعون قاعدة أصولهم.

بريكس والتعاون في الطاقة: مع توسّع «بريكس+»، بات التكتل يضم عدداً من كبار منتجي ومستهلكي الطاقة في العالم، مانحاً إياه وزناً ملموساً في أسواق النفط والغاز. فالسعودية وروسيا وإيران، إلى جانب عضو بريكس القائم روسيا (وبالنظر لاحقاً إلى طامحين محتملين مثل فنزويلا)، يمثلون كتلةً منتجةً قوية. وفي الوقت نفسه، تُعد الصين والهند أكبر مستوردَين للنفط عالمياً. وقد يمهّد هذا «التقاطع» بين المورّدين والمشترين في تكتلٍ واحد لتنسيقٍ أكبر: كأن يتشارك وزراء طاقة بريكس السياساتِ بشأن الاستثمار في طاقات التكرير، أو يتوافقوا على مؤشراتٍ بديلة لتسعير النفط خارج البورصات الغربية، أو ينسّقوا مع قرارات «أوبك+» (حيث تنسّق روسيا والسعودية فعلياً، وقد يُعزّز كونهما زميلتين في بريكس ذلك الرابط). ويمكن لبنك التنمية الجديد أن يلعب دوراً بتمويل مشاريع البنية التحتية للطاقة العابرة للحدود بين الأعضاء—مثل خطوط الأنابيب وشبكات الكهرباء ومزارع الطاقة المتجددة—بما يزيد ترابط مصالحهم. كما توفّر منتديات بريكس مساحةً «مُحصّنة» لأعضاءٍ يواجهون عقوباتٍ غربية مثل إيران وروسيا لمناقشة لوجستيات تجارة النفط (التأمين والشحن والمدفوعات) والبحث عن بدائل للقيود. وقد شهدنا، مثلاً، ازدياداً في تجارة النفط عبر

محاور وسيطة مثل الإمارات وإعادة تصدير النفط الروسي بعد مزجه، ما ينطوي على سلاسل توريد معقّدة يديرها شركاء بريكس بهدوء. والنتيجة الصافية تقلُّص نفوذ الغرب على تدفقات الطاقة العالمية ومزيدٌ من حرية التصرّف لمنتجي الخليج ومستهلكي آسيا.

حلقة الاستثمار الخليج–آسيا: جانبٌ آخر للتحول النفطي هو تعمّق الاعتماد الاستثماري المتبادل بين المنتجين الخليجيين والمستهلكين الآسيويين. فلتأمين أسواق طويلة الأمد، تستثمر شركات النفط الوطنية الخليجية (مثل «أرامكو السعودية» و«أدنوك») في الأصول النهائية في آسيا—مصافٍ ومجمعات بتروكيماويات ومستودعات تخزين—لا سيما في الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان. وتضمن تلك الحصص مخارج ثابتة للنفط الخام الخليجي وتُنشئ مشروعاتٍ مشتركة تُحكم «ربط» الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، دخلت «أرامكو» في مشاريع تكرير مشتركة بالصين وتعهدت باستثماراتٍ كبيرة في قطاع البتروكيماويات الهندي (رغم تعرّض بعض الخطط لتأجيلات). وبالمقابل، تستثمر الشركات الآسيوية والجهات السيادية تدريجياً في طاقة الخليج ولوجستياته (إذ امتلكت جهاتٌ صينية حصصاً في حقولٍ نفطية وموانئ خليجية، وتمتلك شركاتٌ هندية حصصاً في امتيازاتٍ نفطية بالإمارات، وغير ذلك). وتعني هذه التدفقات الرأسمالية المتبادلة أن العلاقة الخليجية–الآسيوية في مجال الطاقة تجاوزت صفقات البيع الفورية لتغدو «سلاسل قيمةٍ متكاملة». وهذا يعزّز ميل مجلس التعاون شرقاً ويؤمّن «مصدّاتٍ» ضد تقلبات الطلب—فالأسواق الآسيوية أقل ميلاً لخفض وارداتها من الخليج إذا كانت شركاتها شريكةً في الأصول.

صعود «البتروريان»—واقعٌ أم مبالغة؟ يُتداول كثيراً مفهوم «البتروريان» (النفط المتداول باليوان) بوصفه منافساً لـ«البترودولار». ورغم أن انقلاباً كاملاً في العملة المرجعية غير مرجّح قريباً، فإن دول الخليج تستعدّ لعالمٍ قد تتجاور فيه عملاتٌ مرجعية متعددة. وقد شجّعت الصين شركاءها الخليجيين على إدراج عقود النفط في بورصة شنغهاي للطاقة (مقوّمة باليوان)، ونُفّذت بعض الشحنات التجريبية بالفعل. علاوةً على ذلك، بدأت دولٌ مثل الإمارات في الاحتفاظ بجزءٍ من احتياطاتها باليوان وإصدار سنداتٍ بالعملة ذاتها، بما يعكس تنامي دورها. ومع ذلك، تبقى تحدياتٌ كبيرة: فالنظام المالي القائم على الدولار متجذّرٌ بعمق، ومعظم عملات الخليج مرتبطة بالدولار، ما يجعل أي تحوّلٍ مفاجئ خطِراً على الاستقرار النقدي. لذا يُتوقع نهجٌ تدريجي: ستواصل دول مجلس التعاون تسعير معظم النفط بالدولار للسيولة والاستقرار، مع زيادةٍ متأنية في حصة التجارة والأصول بعملاتٍ بديلة كلّما أصبحت أكثر قابليةً للتطبيق. وإذا طوّرت دول بريكس إطاراً أكثر رسميةً للتعاون النقدي (مثلاً، منصّة مدفوعاتٍ مشتركة أو حتى عملةٌ رقمية مدعومةٌ بسلة سلع)، فسيشارك الأعضاء الخليجيون بنشاطٍ نظراً لاهتمامهم بخفض التكاليف وتقليل التعرّض للعقوبات.

إعادة توازن سوق النفط والعلاقة مع الولايات المتحدة: غيّر تحوّل تركيز النفط الخليجي نحو آسيا أيضاً حسابات العلاقة الأمريكية–الخليجية. فالولايات المتحدة—التي كانت الزبون الأول للنفط الخليجي—أصبحت اليوم منافساً في التصدير وتستورد كمياتٍ ضئيلة من الخام الخليجي بفضل طفرة النفط الصخري. وقد أدّى هذا «فكّ الارتباط» الاقتصادي في الطاقة إلى تخفيف الرباط الذي كان يشدّ المصالح الخليجية إلى أمن الطاقة الأمريكي. وبينما تبقى الروابط الأمنية قوية (إذ تواصل الولايات المتحدة توفير الدعم العسكري والتكنولوجيا الدفاعية للدول الخليجية)، فإن رابطة النفط لم تعد كما كانت. ونتيجةً لذلك، تشعر دول الخليج بمساحةٍ أوسع لتنتهج دبلوماسيةً نفطية أكثر استقلالاً—سواء عبر خفض الإنتاج بالتنسيق مع روسيا رغم اعتراضات واشنطن، أو التفكير في مبيعاتٍ بغير الدولار، وهو

ما كان يصعب تصوره في عقودٍ سابقة. وتُحاول واشنطن التقليل من شأن هذه التحولات (إذ تؤكد رسمياً أنها لا ترى بريكس تهديداً إستراتيجياً وتبقى واثقةً من هيمنة الدولار)، لكنها تراقب بلا شك. وقد حذّر بعض المشرّعين الأمريكيين من تبعاتٍ محتملة (كالتعريفات أو تقليص التعاون الأمني) إذا قوّض شركاءٌ أساسيون أولوية الدولار. لكن دول الخليج تحسب أن العالم يتغيّر وأن سياساتها يجب أن تتكيّف. وهي تراهن على بقاء الولايات المتحدة شريكاً لا وحيداً—وأن عالماً اقتصادياً متعدد الأقطاب قد يخدم مصالحها عبر إتاحة خياراتٍ ونفوذٍ أكبر.

الخلاصة: نحو مشهدٍ تجاري متعدد الأقطاب

خلاصة القول، إن دول مجلس التعاون ومصر تُبحِر في مرحلة انتقالٍ عميق في التجارة والجيوسياسة العالميتين. فصعود الممرات الاقتصادية الجديدة وتوسّع بريكس هما معاً نتيجةٌ ومحفّزٌ لعالمٍ أكثر تعدديةً في مراكز القوى. وتقوم هذه الدول بتعديلاتٍ استباقية لضمان الازدهار في البيئة الجديدة:

الاندماج مع القوى الناشئة :من خلال الانضمام إلى «بريكس+»، أعلنت السعودية والإمارات ومصر نيتها لعب دورٍ بارز في تشكيل أطرٍ بديلة للتعاون العالمي. فهي تسعى إلى إصلاح قواعد التمويل والتجارة الدوليين بما يخدم مصالح الاقتصادات النامية، مع تحصيل مكاسب ملموسة مثل الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتوسيع الأسواق. وحتى الدول الخليجية غير المنضوية رسمياً—مثل الكويت—تتماهى مع الاتجاهات نفسها عبر الشراكات الاقتصادية والتوازن الدبلوماسي.

تعدّد الاصطفافات كقاعدةٍ جديدة :يحلّ نَسَقٌ أكثر تعقيداً من العلاقات محل ثنائية «شرق مقابل غرب». فدول الخليج ومصر تتبنّى نهج «التعدّد»—الحفاظ على الروابط التقليدية بالغرب مع تعميق الشراكات مع الصين والهند وسائر شركاء آسيا وأفريقيا. ويظهر ذلك في المشاركة في BRI و IMECمعاً، وفي التجارة بالدولار وبغير الدولار، وفي سياسة الانخراط مع جميع القوى الكبرى. وهذا «التحوّط» يعظّم الاستقلالية الإستراتيجية ويقلّل الارتهان لمعسكرٍ واحد.

الأمن الاقتصادي عبر التنويع :سواء تعلق الأمر بتنويع مسارات التجارة (لتفادي الاختناقات والارتهان لممرٍ واحد)، أو تنويع التعرّض للعملات، أو تنويع مصادر الاستثمار، فإن القاسم المشترك هو بناء المرونة. فاستثمار مجلس التعاون في ممراتٍ متعددة، وسعي مصر إلى تنويع مصادر الرعاية المالية، يعبّران عن رغبةٍ في تجنّب الضغوط الأحادية أو اضطرابات الإمداد. ويؤمّن التحوّل النفطي شرقاً طلباً مستداماً على صادرات الخليج، كما تهدف آليات التجارة بالعملات المحلية إلى تأمين الاستقرار المالي لبلدانٍ مثل مصر.

فرصٌ وتحدياتٌ مقبلة :تتيح هذه التطورات فرصاً كبيرة: تعاوناً أكبر بين دول الجنوب، وبنى تحتية تربط القارات، وتمثيلاً أكثر عدلاً للدول النامية في المحافل العالمية. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط، يفتح «بريكس+» مساراتٍ لتنسيق السياسات مع قوى كبرى والحصول على تمويلٍ إنمائي بحجمٍ معتبر. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة. فتنفيذ المشاريع العملاقة سواء IMEC أو مشاريع BRI في مصريتطلب استقراراً سياسياً ورؤوس أموال ضخمة—وقد تواجه العديد من الخطط تأخيراتٍ أو مطبّات جيوسياسية. كما قد تُقيّد الانقسامات داخل بريكس (تنافس الهند–الصين، أو الحذر بين السعودية وإيران) قدرة التكتل على العمل كفاعلٍ موحّد. وبينما تبتعد هذه الدول عن الهيمنة الغربية، عليها أن تتفادى تنفير الولايات المتحدة وأوروبا إلى حدّ يعرّض الروابط الأمنية أو الاستثمارات القائمة للخطر. وحتى الآن، نجحت إلى حدٍّ كبير في السير على هذا الحبل المشدود، لكن الأمر سيستدعي براعةً دبلوماسيةً مستمرة.

في المحصلة، توظّف دول الخليج ومصر مواقعها الجغرافية ومواردها لتصبح فواعل محورية في نظامٍ اقتصادي متعدد الأقطاب. فموقع مجلس التعاون عند تقاطع تجارة الشرق والغرب وثروته الطاقية يمنحانه قدراً كبيراً من التأثير في رسم الممرات الجديدة والتحالفات. كما أن تحكّم مصر بقناة السويس وثقلها الثقافي في العالمين العربي والأفريقي يؤهلانها لتكون شريكاً محورياً في مبادرات الجنوب العالمي. ومع استثمارات هذه الدول في الموانئ والسكك الحديدية والشراكات الجديدة، فإنها تعيد فعلياً رسم خريطة التجارة العالمية. وبهذا تسعى إلى ضمان مصالحها أياً كانت تحوّلات القوة بين الغرب التقليدي والشرق الصاعد. وستُظهر السنوات المقبلة مدى نجاحها في «مأسسة» هذه التحولات—عبر الاتفاقيات والمؤسسات الجديدة ونموٍ اقتصادي مستدام. وإذا نجحت، فسوف نشهد فضاءً اقتصادياً أفرو–أوراسياً أكثر ترابطاً تكون فيه اقتصادات الشرق الأوسط عقداً أساسية، تربط مناطق متنوّعة وتدفع نحو نظامٍ عالمي أكثر شمولاً.

المصادر والمراجع

- ***مجلس العلاقات الخارجية*** *» – **(CFR)** ما هي مجموعة بريكس ولماذا تتوسع؟» (ورقة خلفية مُحدّثة في 26 يونيو/حزيران 2025).*
- ***مركز كارنيغي للشرق الأوسط*** *–ألكسندر كاتب، «محور مجلس التعاون إلى التعددية القطبية: من تحوّلات التجارة إلى تحالفات مالية ودبلوماسية جديدة» (28 مايو/أيار 2024).*
- ***مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (سَدَى)*** *–ألكسندر كاتب، «بريكس+ والخليج العربي: مزايا العضوية» (4 يناير/كانون الثاني 2024).*
- ***مؤسسة كارنيغي*** *–عمرو حمزاوي، «توسّع بريكس ومستقبل النظام العالمي: رؤى من... (قسم مصر)» (مارس/آذار 2025).*
- ***ترندز للبحوث والاستشارات*** *» –تصوّرات دول مجلس التعاون تجاه عضوية بريكس: مستويات كليّة ومتوسطة وصغرى» (28 يوليو/تموز 2024).*
- ***المجلس الأطلسي – (MENASource)*** *أمير حايك، «ما المطلوب لإطلاق قوة ووعد IMEC» (22 أغسطس/آب 2025).*
- ***مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية*** *–داليا غانم ودانية ثافر، «طموحات الخليج في الممرات والشراكات الإستراتيجية» (تقرير فعالية، 24 أغسطس/آب 2025).*
- ***ديلي نيوز إيجيبت*** *–حسام منير، «تجارة مصر–بريكس ترتفع إلى 50.8 مليار دولار في 2024، بزيادة 19.5%: كابماس» (6 يوليو/تموز 2025).*
- ***رويترز*** *» –الصين والسعودية توقّعان اتفاق مقايضة عملات» بقلم جو كاش (20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023).*
- ***رويترز*** *–تغطيات لقمة بريكس ودعوات الانضمام ومواقف السعودية/الإمارات، تواريخ متعدّدة 2023–2024.*
- ***شينخوا*** *» –الصين والكويت تتفقان على إقامة شراكة إستراتيجية) «تقرير يوليو/تموز 2018 حول التعاون ضمن.(BRI*
- ***S&P Global / عرب نيوز*** *–تحليلات حول تجارة النفط بين السعودية والصين واليوان.(2023)*
- ***الشؤون الدولية*** *» – **(AIIA)** الممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا: الوعود والمعوّقات» (2023) – بشأن أثر IMEC على قناة السويس.*
- ***Middle East Monitor*** *– تقرير عن المخاوف المصرية بشأن عوائد قناة السويس إذا تم تنفيذ.(2023) IMEC*
- ***Statista*** *– » النفوذ العالمي لتجمّع بريكس الجديد» (رسم بياني، 2023) – بيانات عن حصة بريكس من الناتج العالمي والسكان بعد التوسّع.*

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370
البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com
لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw
العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج."

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.

يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت